



الجلسة العامة ٩٦

الأربعاء، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

وقرار الجمعية العامة ٥٦/٥٥ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قد فوضت أحكامه هذه الهيئة بأن تبقى المسألة المتصلة بالحد من دور الماس الممول للصراعات قيد نظرها. إن عائدات بيع هذا الماس تؤجج الصراعات المسلحة وأنشطة حركات التمرد الرامية إلى تقويض الحكومات الشرعية أو الإطاحة بها والاتجار غير المشروع بالأسلحة ونشرها، خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والآثار الإنسانية السلبية المترتبة على مثل هذه الأعمال الإجرامية معروفة جيدا.

إن الجهود الرامية إلى الحد من التجارة في الماس الممول للصراعات قد أصبحت مسؤولية دولية بعدما اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٥٦/٥٥. ونأمل أن تقوم الجمعية العامة اليوم بما قامت به في العام الماضي، فتعتمد بالتركيز مشروع القرار الذي يتطلب منا أن نبقى هذه المسألة قيد النظر. ويسعدني أن أبلغكم بأنه علاوة على كل البلدان التي ترد أسماؤها في قائمة مقدمي مشروع القرار، فقد انضم إلى هذا القائمة منذ نشر المشروع عدد من البلدان الأخرى، هي إسرائيل، أوكرانيا، البرازيل، جمهورية ترازيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراع

رسائل من جنوب أفريقيا تحيل بها التقرير المتعلق بعملية كيمبرلي (A/56/502 و A/56/675 و A/56/775)

مشروع قرار (A/56/L.72)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/56/L.72.

السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير بلدي لكم وأن أشكركم على الترتيب لعقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للنظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "دور الماس في تأجيج الصراع".

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-156. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تشكل أساسا جيدا للآلية الدولية المتوخاة لمراقبة الماس. ويسلم مشروع القرار بأن الخطة الدولية المقترحة لإصدار الشهادات يمكن أن تساعد في ضمان التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي تشتمل على فرض جزاءات على الاتجار بالماس الممول للصراعات. كما يشجع عملية كيمبرلي على حل المشكلات المعلقة، مثل توافق منظمة التجارة العالمية وتعريف المشاركين. ومن الأمور ذات الأهمية أن مشروع القرار يشجع كل الدول المعنية بتجارة الماس بالمشاركة في الخطة الدولية المقترحة لإصدار الشهادات. وختاما، يهيب مشروع القرار بالبلدان المشاركة في عملية كيمبرلي أن تقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها المقبلة تقريرا عن التقدم المحرز، كما يقرر أن تُبقي الجمعية العامة هذا البند على جدول أعمالها.

إن عملية كيمبرلي تُكْمَل الجهود المبذولة من أجل إقرار وصون السلم والأمن. ولهذا السبب، يود وفدي أن يشجعكم على اعتماد مشروع القرار بالتركية الإجماعية دعما للجهود المبذولة في إطار عملية كيمبرلي التي تتجلى في هذا القرار.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتكلم بشأن هذه المسألة الهامة، والتي أحرز بشأنها تقدم كبير في العام الماضي. وما زالت الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء الاتجار غير المشروع في الماس الخام. ولسوء الطالع، ما فتئت هذه التجارة غير المشروعة تهدد ذات نسيج العديد من المجتمعات بتأجيج لهيب الصراعات المسلحة. وما زلنا ملتزمين بالعمل بصورة مشتركة مع الزعماء من حكومات البلدان المنتجة والمستوردة للماس، وشركات الماس الخاصة المشروعة، والمنظمات غير الحكومية في مجابهة هذه المشكلة.

المتحدة، رومانيا، سلوفينيا، الصين، غينيا، فرنسا، كولومبيا، لكسمبرغ، مدغشقر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي العام الماضي، شجعت الجمعية العامة عملية كيمبرلي على المضي قدما ووضع اقتراح مفصل لخطة دولية بسيطة وعملية لإصدار شهادات بشأن الماس الخام على أساس الخطط الوطنية لإصدار الشهادات. والغرض من وضع هذه الخطة هو قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها. ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، أصدرت عملية كيمبرلي تقريرا مبدئيا وتقريراً كاملا وإضافة له بشأن التقدم المحرز. وترد هذه التقارير في الوثائق A/56/502، المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ و A/56/675، المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ و A/56/775، المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وقد أحرزت عملية كيمبرلي تقدما كبيرا حتى الآن على طريق وضع خطة دولية لإصدار الشهادات بشأن الماس الخام. وقد اعترف بذلك في مشروع القرار المعروض على الجمعية. وهناك بعض العناصر الهامة في الخطة لا تزال معلقة. وسيعقد المزيد من الاجتماعات في إطار عملية كيمبرلي هذا العام، بدءا بالاجتماع الذي من المقرر عقده في كندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، بغية الانتهاء من بحث هذه الموضوعات. ويشجع مشروع القرار المشاركين في عملية كيمبرلي على الاتفاق على هذه المسائل المعلقة بغية تنفيذ الخطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

إن مشروع القرار الوارد في وثيقة الجمعية العامة A/56/L.72 مشروع إجرائي الطابع. وهو لا يتضمن أحكاما تترتب عليها أية آثار مالية. ويرحب مشروع القرار بالمقترحات المفصلة لوضع خطة دولية لإصدار الشهادات بشأن الماس الخام التي تم بلورتها في عملية كيمبرلي، والتي

طموحا لوضع نظامها المقترح موضع التنفيذ في نهاية هذا العام.

ونشيد بالدور القيادي المستمر لجنوب أفريقيا في عملية كيمبرلي، وكذلك في تقديم مشروع القرار هذا في الجمعية العامة اليوم. ونحث كل الدول الأعضاء على أن تواصل العمل كيما تصبح الخطة الدولية المقترحة لإصدار الشهادات حقيقة واقعة، الأمر الذي يقربنا خطوة إلى الأمام نحو هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد هاينريخ (كندا) (تكلم بالانكليزية): تجتمع

الجمعية اليوم لتبدي استمرار قلقها البالغ إزاء دور الاتجار غير المشروع بالماس الخام في تأجيج الصراع المسلح في العديد من أرجاء أفريقيا. وتجتمع أيضا لتتعرف على التقدم المحرز حتى الآن من خلال عملية كيمبرلي في استنباط تدابير للحد من الاتجار بالماس الممول للصراع، ولتشجيع العملية على المثابرة واحتتام مداولاتها في أقرب وقت ممكن. وهدفنا على أقل تقدير هو التنفيذ الكامل للتدابير الفعالة للقضاء على دور الماس كدافع للصراع، ولا يزال هناك عمل هام ينبغي القيام به.

(تكلم بالفرنسية)

وكندا، شأنها شأن البلدان الأخرى، المثلة في هذه القاعة تدرك أن الأغلبية العظمى من الماس الخام المنتج في العالم يأتي من مصادر مشروعة وتمثل مصدرا قيما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان. وفي ذات الوقت، لا تزال النسبة المئوية الصغيرة التي يمثلها الماس الممول للصراع ذات أثر غير متناسب ومدمر على الأمن البشري، وخاصة في أنغولا، وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اضطلعت الجمعية ومجلس الأمن بدور رئيسي في الكشف عن الاتجار بالماس الممول للصراع ورصده وفي معاقبة المخالفين.

وفي العام الماضي، أحرزت عملية كيمبرلي تقدما كبيرا في جعل عدد متزايد من الحكومات وأوساط صناعة الماس والمنظمات غير الحكومية تعمل معا من أجل وضع مقترحات لبلورة خطة دولية لإصدار الشهادات بشأن الماس الخام. إن تأمين أوسع مشاركة ممكنة في الخطة المقترحة هو وحده الكفيل بتحقيق النتيجة التي نسعى إليها جميعا: ألا وهي الحد من الصراعات والمعاناة الإنسانية.

علما بأن الوصول إلى توافق الآراء بشأن عناصر الخطة الدولية المقترحة لإصدار الشهادات كان إنجازا ضخما تطلب تحقيقه قدرا هائلا من التفاني من جانب كل المعنيين. وقد وفرت فداحة مشكلة الألماس الممول للصراع لذلك العدد المتزايد من المشاركين في عملية كيمبرلي العزم على التعاون والعمل معا رغم ما بينهم من خلافات.

ومشروع القرار المعروض علينا بشأن دور الماس في تأجيج الصراعات يقف شاهدا على عزم كل المشاركين في عملية كيمبرلي على العمل جنبا إلى جنب للتصدي لهذه المشكلة. ومع ذلك، فإن عملنا لم ينته بعد. وفي الأسبوع المقبل، سيعقد المشاركون في عملية كيمبرلي جلسة عامة في أوتاوا، كندا، لحل بعض المسائل المتبقية. وخلال ذلك، ساعد دعم الأمم المتحدة وتشجيعها عملية كيمبرلي في الحصول على تأييد دولي متزايد. ومن المهم أن نواصل تشجيع كل الأطراف المهتمة كيما تصبح جزءا من هذه الخطة الدولية المقترحة لإصدار الشهادات.

ولا بد للمجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، أن يكرس نفسه من جديد لمعالجة هذه المشاكل العالمية، التي أدت إلى نشوب صراعات مسلحة. ونقدر لعملية كيمبرلي أنها حددت لنفسها موعدا نهائيا

ومن المهم أن تؤكد الجمعية من جديد دعمها لجهود عملية كيمبرلي لاستكمال مقترحاتها والمضي بسرعة تجاه التنفيذ الكامل للتدابير اللازمة. ويجب أن تنتقل العملية من المناقشات إلى العمل في أقرب وقت ممكن لمواجهة الحالة الإنسانية العاجلة في البلدان المتضررة ولضمان ألا تتعرض تجارة الماس المشروعة، التي تسهم إسهاما بالغ الأهمية في اقتصادات العديد من البلدان في العالم، وخاصة في أفريقيا، للخطر في هذا الصدد.

ويسرنا أن ننضم إلى البلدان الأخرى في الجمعية في تقديم مشروع القرار هذا (A/56/L.72). ونكرر تأكيد التزامنا بالتعاون مع الآخرين بغية التغلب على هذه المشكلة. وفيما يتعلق بالمستقبل، لا نزال مقتنعين بأنه ينبغي لعملية كيمبرلي أن تنكب على البحث عن حلول فعالة وواقعية وموثوقة وشاملة معا، ويجب أن تظل منشغلة بالأمر على نحو مباشر أثناء هذا العمل.

وهذه الحلول يجب أن تكون فعالة لأن المنتفعين من الصراعات المسلحة وإطالة أمدتها يجب أن يحاكموا، ولأنه لا ينبغي السماح لأعمال الأقلية الإجرامية بأن تقوض صناعة هامة ومشروعة.

ويجب أن تكون واقعية لأن تقدم عملية كيمبرلي وفعالية وكفاءة الخطة المقترحة لإصدار الشهادات سيجري تعزيزه مع مر الزمن أينما وعندما يصبح من الممكن البناء على النظم والتجارب الوطنية القائمة واستيفاء الحد الأدنى من المعايير الدولية المحددة باعتبارها لازمة لإبقاء الماس الممول للصراع خارج الأسواق المشروعة.

ويجب أن تكون موثوقة لأن نجاح الخطة المقترحة لإصدار الشهادات سيعتمد على الثقة التي تكون للمشاركين والأطراف المؤثرة الأخرى في تنفيذها بفعالية وعلى إسهامها

وعلى الرغم من أن الأضرار قد تكون متركرة في حفنة من البلدان، ينبغي الاعتراف بأن حل هذه المشكلة هو مسؤولية دولية تتطلب التزاما متواصلا من جميع الدول الأعضاء، بالتعاون مع الأطراف المؤثرة والهامة الأخرى. ولم تُبد الحكومات وحدها الالتزام بإيجاد حل ولكن أيضا صناعة الماس الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وواصلت صناعة الماس الدولية، من خلال المجلس العالمي للماس في السنة الماضية تطوير وتنقيح مقترحاتها المتعلقة بإنشاء نظام للتنظيم الذاتي الطوعي لتجارة الماس، يكمل ويعزز جهود الحكومات. وللمجتمع المدني أهمية بالغة في هذه الشراكة، ليس في استنباط الأفكار وإذكاء الوعي العام فحسب، ولكن أيضا في استجماع الإرادة السياسية اللازمة للتعامل مع هذه المشكلة.

(تكلم بالانكليزية)

ومنذ اعتماد الجمعية للقرار ٥٦/٥٥ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أحرزت عملية كيمبرلي تقدما كبيرا في صياغة مقترحات مفصلة لوضع خطة دولية لإصدار شهادات للماس الخام. وبالنظر إلى كون هذا التحدي معقدا، يجب عدم الاستهانة بهذا الإنجاز. ولكن، رغم أننا أصبحنا قريبين من بلوغ هدفنا، فإننا لم نصل إليه بعد. وفي الاجتماع الوزاري الذي عقدته عملية كيمبرلي في تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت العملية على أن المقترحات التي وضعت توفر أساسا جيدا للخطة الدولية المتوخاة لإصدار الشهادات. ولكن مع ذلك هناك بعض النقاط الهامة التي لم تحل بعد، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتحقق، والدعم الإداري والتجميع، والحصول على الإحصائيات وقابليتها للمقارنة. ويجدوننا الأمل في أن يحرز الاجتماع الثاني لعملية كيمبرلي، الذي سيعقد في أوتواوا، تقدما جوهريا بشأن جميع هذه الشواغل.

في أيار/مايو ٢٠٠٠، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٥٥، ظلت عملية كيمبرلي تحظى بمشاركة متزايدة على الدوام. وظلت اليابان تشارك بفعالية في المناقشات منذ انضمامها إلى العملية في شباط/فبراير ٢٠٠١. ولا تشمل عملية كيمبرلي ممثلي الحكومات فحسب، وإنما تشمل أيضا ممثلي منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ودوائر صناعة الماس والمجتمع المدني. وتركزت المناقشات في الاجتماعات المتتالية للمشاركين في العملية على العناصر الأساسية اللازمة لوضع خطة دولية لإصدار الشهادات للماس الخام بغية قطع الصلة بين الصراع المسلح والاتجار بالماس الخام.

وحدد الماس الممول للصراع أيضا في مبادرات مجموعة الثمانية الصادرة من ميازاكي لمنع نشوب الصراعات باعتباره إحدى القضايا الرئيسية إلى ينبغي للمجتمع الدولي معالجتها. وعلى الرغم من أن اليابان ليست بلدا متاجرا رئيسيا بالماس الخام، فإن حكومتها ظلت تشارك بفعالية في مناقشات عملية كيمبرلي، إيماننا منها بأنها وسيلة فعالة لمنع نشوب الصراعات.

واعتمدت الوثيقة المعنونة "عناصر أساسية لخطة دولية لإصدارات الشهادات للماس الخام بهدف قطع الصلة بين الصراعات المسلحة والاتجار بالماس الخام" بتوافق الآراء في الاجتماع الوزاري المعقود في بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ومع ذلك فإن عدة أجزاء من الوثيقة تحتاج إلى مزيد من النظر. وجرى التفاوض بشأن الخطة الدولية مع مراعاة العناصر المذكورة في قرار الجمعية العامة ٥٦/٥٥، الذي أشرت إليه آنفا. وتشمل تلك العناصر التوصيات التي توخت أن يكون النظام فعالا وواقعا، وأن يكون متسقا مع القانون الدولي، وألا يعوق التجارة الحالية المشروعة بالماس، وأن يقوم بشكل رئيسي على الخطط الوطنية لإصدار الشهادات وأن يضمن أوسع مشاركة ممكنة.

في كسب ثقة المستهلكين في أن الماس الذي يشترونه هو من مصادر مشروعة.

ويجب أن تكون شاملة لأن فعالية خطة إصدار الشهادات ستعتمد على مشاركة كل المشاركين الرئيسيين والأطراف المؤثرة في التجارة الدولية بالماس الخام. ومما له أهمية رئيسية تشجيع وتيسير الحد الأقصى من المشاركة في خطة إصدار الشهادات، وسد الثغرات التي قد ينساب منها الماس الممول للصراع بطريقة أخرى.

وختاما، أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان كندا لحكومة جنوب أفريقيا على بُعد نظرها وقيادتها المخلصة والمتواصلة لعملية كيمبرلي. ويسر كندا أن تعمل مع جنوب أفريقيا وغيرها في الإعداد للاجتماع المقبل، الذي سيعقد في أوتاوا الأسبوع المقبل، حيث نهدف إلى تحقيق المزيد من التقدم الحاسم بشأن تنفيذ خطة لإصدار الشهادات. وإذ نأخذ في الحسبان أهمية جهودنا الرامية لحماية أناس تضررت حياتهم ضررا بليغا بالاتجار بالماس الممول للصراع، فإننا نشجع بقوة على تأييد الجمعية العامة تأييدا كاملا لمشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد أكيبا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أقول في البداية إن اليابان ترحب بمشروع القرار A/56/L.72، الذي عرضه من فوره سعادة السفير كاملو ممثل جنوب أفريقيا. والواقع أن مشروع القرار يعكس التقدم المحرز في عملية كيمبرلي خلال السنة الماضية. وتود حكومتنا أن تعرب عن خالص تقديرها لأمانة جنوب أفريقيا على عملها في تيسير اجتماعات كيمبرلي خلال السنة الماضية، وهي حكومات الاتحاد الروسي وأنغولا وبلجيكا وبوتسوانا والمملكة المتحدة وناميبيا.

ومنذ أن بدأت عملية كيمبرلي بالمتندى التقني المعني بالماس المعقود في كيمبرلي، جنوب أفريقيا، برئاسة ذلك البلد

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن مكافحة الاتجار بالماس الممول للصراع هو أمر أساسي في المحاولات الرامية إلى تسوية الصراعات الحالية وهو عنصر رئيسي في منع نشوب الصراعات أو تكرار حدوثها. ووقف تدفق الماس الممول للصراع في التجارة المشروعة من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والتنمية وأن يمكن الأنشطة التجارية المشروعة من الاستمرار في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

ومن بين المحاولات المبذولة حتى الآن لإيجاد سبل فعالة للتعامل مع الاتجار بالماس، نود أن نشير إلى الجهود التي يبذلها طرفان مؤثران رئيسيان. أولا، قد تناول مجلس الأمن والجمعية العامة كلاهما هذا الموضوع، والاتحاد الأوروبي يرحب بالمبادرات والتدابير المتخذة من الجانبين.

ثانيا، ظل يجري الاضطلاع بعمل نشط في إطار عملية كيمبرلي لوضع مقترحات للخطة الدولية المتوخاة لإصدار الشهادات. وقد ظل ممثلو صناعة الماس والمجتمع المدني يشاركون على نحو وثيق في هذا العمل. ومنذ اتخاذ القرار ٥٦/٥٥، انضمت بلدان إضافية إلى العملية، التي تعرف الآن بعملية كيمبرلي الموسعة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر عقدت اجتماعات في ويندهوك، وبروكسل، وموسكو، وتوكينهايم وغابورون. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المطرد الذي أُحرز في تلك الاجتماعات، ولا سيما وثيقة العمل 9/2001، بصيغتها المعدلة، المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والمعنونة "عناصر أساسية لخطة دولية لإصدار الشهادات لتجارة الماس الخام بهدف قطع الصلة بين الصراعات المسلحة والاتجار بالماس الخام".

ويرى الاتحاد الأوروبي أن العمل الذي قامت به الأمم المتحدة والعمل الذي قامت به عملية كيمبرلي متكاملان، لأن استكمال الخطة الدولية لإصدار الشهادات

وتود حكومتي أن تشدد خصوصا على أنه من أجل ضمان فعالية هذه الخطة الدولية ينبغي للخطة، أولا، أن تحظى، بأوسع مشاركة ممكنة، وثانيا، أن تكون متسقة مع القانون الدولي وألا تعوق الاتجار المشروع بالماس الخام. ووفدي يجوده أمل قوي في أن يتم الإقرار بأهمية هاتين النقطتين الهامتين في الدورة الحالية للجمعية العامة وأن تنعكس بصورة ملائمة في مشروع القرار الذي سيعتمد. وفي الوقت ذاته، تود حكومتي أن تهيب بالبلدان التي لم تنضم بعد إلى عملية كيمبرلي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وستستضيف حكومة كندا الاجتماع المقبل لعملية كيمبرلي في أوتاوا. وتود حكومتي أن تشكر حكومة كندا مقدما على استضافة الاجتماع، الذي أثنق في أنه سيدفع بالعملية خطوة أخرى إلى الأمام. وبالنظر للزخم الذي تولد في هذه الدورة للجمعية العامة، فإننا نتطلع إلى مناقشة بناءة في أوتاوا ونأمل أن تؤدي إلى البدء المبكر في العمل بالخطة الدولية المتوخاة لإصدار الشهادات.

السيد أيراس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "دور الماس في تأجيج الصراع". وقد أيدت هذا البيان أيسلندا وأستونيا وبلغاريا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولافتيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا.

إن الاتجار بالماس الممول للصراع مسألة تثير قلقا شديدا للمجتمع الدولي بسبب صلاتها المباشرة بالصراع المسلح، والأنشطة التخريبية التي تقوم بها حركات التمرد، وانتشار الأسلحة. ويشكل الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية - وخصوصا بالماس - تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن.

هذا الاتجار يمكن أيضا أن يتيح للشبكات الإرهابية أن تحصل على الأموال.

لقد أحرز الكثير من التقدم منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة. كما أن المشاركة في عملية كيمبرلي قد اتسعت؛ وعُقدت ستة اجتماعات عامة؛ وقدمت مقترحات تفصيلية توفر أساسا مناسباً لخطوة دولية لإصدار الشهادات بشأن الماس الخام. وإذا كنا قد اقتربنا من التوصل إلى اتفاق عالمي، فإن الفضل في ذلك يرجع إلى الجهود الدؤوبة للمشاركين في عملية كيمبرلي. وأود أن أشكرهم على عملهم الشجاع والمنسق. وينبغي الإشارة أيضا إلى المشاركة البناءة للمنظمات غير الحكومية ودوائر الصناعة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي الآن دعم هذه العملية وأن توضع الخطة الدولية لإصدار الشهادات في شكلها النهائي في أقرب وقت ممكن. ونحن على اقتناع بأن مشروع القرار الذي قدمته جنوب أفريقيا سيسهم في تحقيق هذا الهدف.

إن نجاح الخطة المتوخاة لنظام الشهادات سيتوقف على تطبيقها تطبيقاً شاملاً وعالمياً. وسيتعين على كل الأطراف المشتركة، وخاصة كل أسواق الماس، أن تطبق الخطة الدولية لإصدار الشهادات. فإن لم يحدث ذلك فلن تكون لهذه الخطة أي فعالية ولن توفر الاستجابة المناسبة لمشكلة الماس الممول للصراع. وأشدد على هذه النقطة لأن الهدف من عملية كيمبرلي هو ضمان ألا تشوب تجارة الماس شائبة الماس الممول للصراع. ولا يمكن أن تكون هناك أي استثناءات لهذا الضمان.

وأود كذلك أن أذكر بموقف بلجيكا الثابت لصالح مراعاة الشفافية في تجارة الماس. وينبغي أن تقوم تلك الشفافية، بصورة خاصة، على أساس إحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة. ويسعدنا أن الفقرة السابعة من مشروع القرار تؤيد ذلك المبدأ.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تتمكن من إقرار الخطة الدولية لإصدار الشهادات خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة.

لتجارة الماس الخام من شأنه أن يكون هاما للغاية في ضمان التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشجع الاتحاد الأوروبي الإسراع باستكمال الخطة الدولية لإصدار الشهادات ويتوقع إحراز مزيد من التقدم في ذلك الاتجاه خلال الاجتماع المقبل لعملية كيمبرلي، الذي سيعقد في أوتاوا بغية الوفاء بالموعد النهائي للتنفيذ المحدد في غابورون.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما مشروع القرار A/56/L.72، الذي عرضته جنوب أفريقيا على الجمعية العامة بغية اعتماده، ويعتقد أنه سيمثل خطوة هامة في مشاركة الأمم المتحدة في هذا الأمر. ويعتزم الاتحاد مواصلة الاضطلاع بدور نشط وبنّاء بشأن هذا الموضوع. وإننا نشجع المشاركة على أوسع نطاق ممكن في الخطة الدولية لإصدار الشهادات، بما في ذلك مشاركة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتاجر بالماس، لأن تلك المشاركة لها أعظم أهمية للنجاح في تنفيذ الخطة.

السيد دي ريبوت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تماما البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا من فوره باسم الاتحاد الأوروبي. غير أنني أردت أن أتكلم اليوم لما لموضوع الاتجار بالماس من أهمية بالنسبة لبلدي وللمشاركين النشطة في عملية كيمبرلي منذ بدايتها.

وأود في المقام الأول أن أشكر جنوب أفريقيا جزيل الشكر على رئاستها الفعالة لعملية كيمبرلي ولإدارتها للمفاوضات بشأن مشروع القرار (A/56/L.72) وهو موضوع مناقشتنا اليوم. إن نتيجة تلك المفاوضات تلي رغباتنا تماما، لذا فإننا نفخر بأن نكون من مقدمي هذا المشروع.

إن الصلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية واستمرار الصراعات، مع ما تسببه من آثار مدمرة، قد وضّحت في مناسبات عديدة بالفعل، ولن أناقشها هنا. يكفي أن نقول إن المناخ الحالي ينبغي أن يحفزنا على مكافحة هذا الاتجار الآن أكثر من أي وقت مضى، لأن مثل

للصراعات لا يفيد شعوب أو اقتصادات تلك البلدان بأي شكل من الأشكال، بل على النقيض من ذلك، فإنه يغذي أطماع وأناية هؤلاء المتمردين ومن يتواطأ معهم من المشترين في مجال صناعة الماس. وكل أسبوع يمر بدون اتخاذ إجراء ملموس للتصدي لقضية الماس الممول للصراعات على الصعيد العالمي يؤدي إلى خسارة مزيد من الأرواح في الصراعات الأهلية وإلى تأجيج الشعور السلبي إزاء دور الماس في إدامة تلك الصراعات.

وخلال عام ٢٠٠١، شهدنا بالفعل تراجعاً كبيراً في تجارة الماس. وقد حدث ذلك رغم الجهود الدولية المبذولة للتصدي لقضية الماس الممول للصراعات بشكل ناجح. وكان لهذا التراجع أثر كبير على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوتسوانا. لذا، فإننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي على حين تسبب تلك الصراعات ضرراً كبيراً لتجارة الماس.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن يجسد الإيمان:

”بإمكانية الحد بشدة من فرصة مساهمة الماس الممول للصراعات في تأجيج الصراع المسلح، عن طريق وضع خطة دولية لإصدار الشهادات للماس الخام، وبأن هذه الخطة من شأنها أن تساعد في حماية التجارة المشروعة، وتكفل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المشتملة على جزاءات تتعلق بالتجارة في الماس الممول للصراعات“ (A/56/L.72، الفقرة التاسعة من الدياحة)

لذلك، فإننا نحث الجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار هذا. كما نحث الدول الأعضاء التي كان وزاؤها حاضرين أو ممثلين في اجتماع غابورون المعقود في إطار عملية كيمبرلي على أن تستمد الثقة من المصادقة الإجماعية على مقترحات كيمبرلي المعبر عنها في ذلك الاجتماع. ونحث المشاركين في عملية كيمبرلي على سرعة التحرك نحو اتفاق نهائي بشأن كافة النقاط المتبقية، بما في

السيد مواليفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): إن جمهورية بوتسوانا باعتبارها مشاركا في عقد عملية كيمبرلي، ترحب بهذا النقاش بشأن مسألة ذات أهمية كبرى لبلدي ولأفريقيا. إن قضية الماس الممول للصراع قد شوهدت صورة أفريقيا. وقد أضرت بالإدراك العام لمورد يفترض أن يكون موردا للإعاشة والتنمية للبلدان المنتجة للماس.

ونحن نشارك بنشاط في أنشطة عملية كيمبرلي منذ بدايتها، وقد تشرفنا باستضافة الاجتماعات العامة الأخيرة لمجموعة كيمبرلي، بما في ذلك الاجتماع الوزاري المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي هذا الاجتماع، اعتمد الوزراء وثيقة عمل عملية كيمبرلي، المعنونة ”عناصر أساسية لخطة دولية لإصدار شهادات للماس الخام، بهدف قطع الصلة بين الصراعات المسلحة والاتجار بالماس الخام“، وهي الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة اليوم (انظر A/56/775، المرفق الثامن)، والتي نؤيدها تأييداً تاماً.

إن المشاركة النشطة لبلدي في هذه العملية جاءت نتيجة لاعتبارين بارزين. فأولاً، باعتبارنا بلداً أفريقياً، فإننا نشعر بالألام المترتبة على الصراعات المريعة التي تدور رحاها فوق الأرض الأفريقية. وقد عقدنا العزم على الإسهام بكل وسيلة ممكنة في تخفيف حدة تلك الصراعات وحلها. ثانياً، باعتبارنا أكبر مُوردي الماس الخام في العالم، فإننا نعتمد اقتصادياً على صناعة الماس بدرجة أكبر بكثير من أي دولة أخرى عضو بالأمم المتحدة. إن صناعة الماس تسهم بصورة مباشرة بثلاث الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من نصف إجمالي إيرادات الخزانة في دولتنا، وأكثر من ٨٠ في المائة من عائدات صادراتنا الوطنية.

وبالنسبة لبلداننا التي تعتمد اقتصاداتها وهياكل الحكم الديمقراطي فيها على الموارد التي تندفق من استخراج الماس وتصنيعه، يشكل نجاح عملية كيمبرلي مسألة حياة أو موت. وكذلك، بالنسبة للبلدان التي سقطت ضحية للأنشطة الإجرامية للجماعات المتمردة واتجارها غير المشروع بالماس، فإن نجاح عملية كيمبرلي هو أيضاً مسألة حياة أو موت. وكما أدر كنا جميعاً، فإن الاتجار بالماس الممول

البند ٢٤ من جدول الأعمال

استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب من جميع جوانبها

مشروع القرار (A/56/L.73)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/56/L.73.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.73؟

اعتمد مشروع القرار A/56/L.73 (القرار ٢٦٤/٥٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٢٤ من

جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة لهذا الصباح، أود أن أبلغ الأعضاء بأن المشاورات المتعلقة بموعد اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، قد اختتمت.

وكما يذكر الأعضاء، فإن الجمعية العامة قررت في القرار ٢٥٨/٥٦ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أن تعقد اجتماعا للجمعية العامة يتألف من ثلاث جلسات عامة مكرسة لسد الفجوة الرقمية وتعزيز الفرص الرقمية في مجتمع المعلومات الناشئ. وعليه، تم الاتفاق على أن تعقد الجلسات العامة الثلاث للجمعية العامة يومي الاثنين والثلاثاء، ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

ذلك المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في إنشاء هيكل مراقبة دولية يعول عليه في إطار الخطة المقترحة لإصدار الشهادات. ونحث المجتمع الدولي على أن يصر على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة بغية التخفيف من الخسائر في الأرواح والأضرار الاقتصادية.

وقبل كل شيء، نحث جميع الأطراف على إظهار الإلحاحية نفسها التي ظهرت في الأشهر الأخيرة بشأن الحرب ضد الإرهاب. وهذا أيضا جزء من الحرب ضد الإرهاب التي تكون ضحاياها أطراف بريئة. وكون أغلبية الضحايا هم أيضا من السكان الأكثر فقرا في العالم ينبغي أن يجعل التصدي للمشكلة بطريقة أشد فعالية أمرا أكثر إلحاحا وليس أقل إلحاحا. وينبغي ألا ننسى أنه من المحتم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في هذه البلدان، لأنه بدون السلام يصبح نجاح عملية كيمبرلي في خطر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، أصبح البلدان التاليان من مقدمي مشروع القرار A/56/L.72، وهما: كولومبيا وهنغاريا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/56/L.72 بعنوان "دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.72؟

اعتمد مشروع القرار A/56/L.72 (القرار ٢٦٣/٥٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

ويذكر الأعضاء كذلك أن الجمعية العامة قررت في القرار ٢٥٨/٥٦ أن يجري بموازية الجلسات العامة تنظيم حلقات نقاش غير رسمية منفصلة.

وكما تدرك الجمعية، تتواصل أعمال التحضير لعقد الجلسات العامة وحلقات النقاش بطريقة شفافة تحت رئاسة الميسر، السيد الكسندرو نيقوليسكو، الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.